



نقد ابن تيمية

لإشكالية التعريب والنقل الفلسفي

سالم بن محمد الشهري

أوراق نماء

فلسفية



نقد ابن تيمية لإشكالية التعريب والنقل الفلسفي

سالم بن محمد الشهري

في زحمة الوثنية والإلحاد وظلمة البقعة اليونانية من أنوار النبوات، وتخبط العقل البشري في أسئلة الكون والوجود، ولدت وشاخت الميتافيزيقيا الإلهيات اليونانية، ووصلت إلى اللا شيء بسلاسل أدلة طويلة ومعقدة، ثم تسربت في كلام الأمم وتناقلتها أقلام المترجمين والنقلة، لتصل علوم الرجل القديم المنقطع عن مسلمات الوحي وأصول الرسالات إلى المسلمين، عبر نسخة مضطربة أدرك معها الفيلسوف الإسلامي حجم الفجوة وبُعد الهوة بين البرهان ودعاوى البرهان، فاجتهد في تقريبها إلى مسلمات الإسلام وأصوله لتروج في مناهج المسلمين، فدأصلح تلك الفلسفة الفاسدة بعض إصلاح حتى راجت على من لم يعرف دين الإسلام من الطلبة النظار، وصاروا يظهر لهم بعض ما فيها من التناقض فيتكلم كل منهم بحسب ما عنده، ولكن سلموا لهم أصولاً فاسدة في المنطق والطبيعات والإلهيات، ولم يعرفوا ما دخل فيها من الباطل، فصار ذلك سبباً إلى ضلالهم في مطالب عالية إيمانية، ومقاصد سامية قرآنية خرجوا بها عن حقيقة العلم والإيمان، وصاروا بها في كثير من ذلك لا يسمعون ولا يعقلون بل يفسطون في العقليات ويقرمطون في السمعيات⁽¹⁾.

وضع ابن تيمية يده على الجذر الأكثر حساسية، الذي تسرب بشكل مكثف في المناهج الكلامية، في الكلام عن واجب الوجود وصفاته وغيرها من المباحث، ليين حجم العلم الأجنبي الذي انطلق من قواعد منقطعة عن مبادئ النبوة ومسلمات الوحي في التأثير في سلسلة مخرجات كلامية وفلسفية طويلة، التي تبدو في شكلها النهائي خلافيات من داخل النص الشرعي، لكن سطوة خفية من التأثير الفلسفي لازمت المناهج العلمية في الأصول، تحتاج إلى تحقيق وتمحيص

(1) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص 144.

يُرجع الخلافات الكبرى إلى مصادرها الأصلية، ويُخلّص الخلافات الإسلامية من الاشتباك في الجذور مع مسلمة من علوم أجنبية، واحدة من مشاريع ابن تيمية الكبرى هو تحليل خارطة التأثير والتأثير في العلوم الكلامية والفلسفية، لما آلت إليه المناهج الإسلامية في الإلهيات من تداخل في الأصول والموضوعات، والذي تعقدت معه طرق النظّار في الوصول إلى المطالب الإيمانية والمقاصد القرآنية.

تُعنى هذه الورقة بتحليل ابن تيمية حالة اضطراب الفلسفة الإسلامية من حيث النقل والترجمة، وبيان الإشكاليات الكبرى في حكاية الفلسفة وأقوال الفلاسفة، مع تقييم الفلاسفة من حيث مواردهم العلمية وحالة التأثير الزماني والمكاني والمؤثرات التي رافقت الفلاسفة الإسلاميين وأثّرت من حيث الأساس في نقل فلسفة موثوق بها، وأثر إشكاليات ابن سينا وذويه في المتكلمين الذي تلقوا نسخة الفلسفة السنيوية، وتحريره لحالة الاضطراب الفلسفي بين الفارابي وابن سينا إلى ابن رشد وأبي البركات في محاولة لإبراز اضطراب هذا الجذر التاريخي المتسرب في المناهج الإسلامية.

من مرتكزات ابن تيمية في نقده المنهجي للفلسفة هو معالجة حالة التعريب والنقل التي واجهت الفلاسفة الإسلاميين، وأدت إلى الاضطراب في الدرس الفلسفي والتعارض في نقل المذاهب وحكاية الأقوال، إلى الشكل الذي تنوعت به المدرسة الفلسفية إلى ألوان وأشكال، وتعد ممارسة نقد حالة الترجمة والنقل بصيرة علمية أولى في مشروع المباحثة في الحقل الفلسفي، كونها تنطلق من التحقق من ماهية المفاهيم ودقة نقل الأفكار المتداولة والمنقولة من لغة اليونان، وهذا التحقق يعد مرحله حساسة في فهم المقولات المنقولات، لكون الترجمة مهارة متفاوتة في نفس المترجم من حيث التمكن من اللغتين والمعرفة الشمولية بسياقات ومفاهيم المعاني المترجمة، وكل قصور في الإحاطة بالنص المعرّب ينتج قصور في التعريب، يتسرّب بعد ذلك كمسلمة فلسفية في بعض المدونات العلمية، مع تجاوز الباحثين مساحة التحقيق في دقة النقل والترجمة، ولكونه ليس مطلوباً من كل باحث في الكلام والفلسفة الرجوع إلى النص الأصلي مع ملازمة هذه الإشكالية

البحثية له فقد اجتهد ابن تيمية في النقد والتقييم وفي وضع الإرشاد المناسب من حيث تلقي المعارف اليونانية ومن حيث بيان أثر هذا الاضطراب وما أنتج من الخلافات، ومن حيث عقده لجملة مقارنات بين الفلاسفة الإسلاميين من حيث الاقتراب من النص الفلسفي، مع محاولات عدة إلى بيان حالة خلط بعض المعربين بين كلام فلاسفة اليونان في الإلهيات وما لدى المعرب من حمولات ثقافية وتأثره بمدارس أجنبية حتى عن النص الفلسفي، فصار للقوم كلام كثير في الإلهيات وهو قليل في أصله على حد تعبير ابن تيمية.

ويستطيع الناظر للنقد التيمي على النقل الفلسفي أنه مكثف من هذه الجهة على ثلاث ملاحظات: أولاً: في إشكالية الترجمة والتعريب عند الفلاسفة الإسلاميين وما لحقها من إشكاليات واضطراب، ثانياً: في إشكالية خلط كلام الفلاسفة الإسلاميين القدماء لا سيما في الإلهيات بما لديهم من كلاميات وعلوم إسلامية وأجنبية على النص الفلسفي، ثالثاً: في إشكالية حصر التلقي الفلسفي عن فيلسوف واحد أو مدرسة واحدة مع القصور عن المعرفة الشمولية لفلسفة القدماء وكيف تؤثر هذه الإشكالية على النقل والتلقي واستيعاب وفهم فلسفة القدماء.

فلما كان التعريب والنقل هو الجسر الضروري الأول في البحث في حقل الفلسفة الإسلامية ومن خاض فيها من المتكلمين في البحث العقدي، كانت مقدمة أو فاصلة من المناقشة التيمية وقد عُنِي بها في صدد حديثه عن النقل الفلسفي كما بحث هذه المسائل في مناقشاته للنقل عند أهل الكتاب، مع أحاديث مطولة عن أثر هذا الإشكال ومحاولة ربط النقاش في هذه المباحث بهذه الإشكالية؛ لأنه يقر أن التعريب كان الوسيلة إلى علوم القوم ومفاهيمهم المتسربة بشكل مكثف في الفلسفة الإسلامية والنقاشات الكلامية (فإننا نحن لا نعرف لغة اليونان، ولم يُنقل ذلك عنهم بإسناد يُعرف رجاله، ولكن هذا نقل أئمة أصحابهم الذين يعظمونهم ويذّبون عنهم بكل طريق، وقد نقلوا ذلك إلينا وترجموه باللسان العربي، وذكروا أنهم بيّنوه وأوضحوه وقدرّوه وقربّوه إلى أن تقبله

العقول ولا ترده)⁽¹⁾، ومنذ الترجمات الأولى في الأوساط الإسلامية نجد نصوص عدم الاطمئنان إلى دقة المنقولات الفلسفية وصعوبة التعبير عنها بالعربية على النحو الوارد في كتب أهلها، يقول الجاحظ: (وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها، واستعمال تصارييف ألفاظها، وتأويلات مخارجها، مثل مؤلف الكتاب وواضعه؟ فمتى كان رحمه الله تعالى ابن البطريق، وابن ناعمة، وابن قرة وابن فهريز، وثيفيل، وابن وهيلي، وابن المقفع، مثل أرسطو؟ ومتى كان خالد-بن يزيد بن معاوية- مثل أفلاطون)⁽²⁾؛ لأنه يرى أنه لا بُدَّ للترجمان لكي يصل إلى معاني الترجمة (أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية)⁽³⁾، وهذا التمكن في اللغتين يجب أن يرافقه مادة معرفية شمولية في ذهن المترجم، وغياب المعرفة الشمولية يُلْمَس أثره في تقرير الباحث في لغة واحدة وهو أشد وأكثر أثرًا في اللغتين، وهذا التفاوت في الملكات في هذا الحقل العويص يُنبه إلى ضرورة العناية بنقد أعمال الترجمة وأثره على المنقولات الفلسفية من كتب ومقالات.

(1) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (9/276).

(2) ينظر كلام الجاحظ عن الترجمة وشروط الترجمان في (الحيوان)، (1/54)، وقد شكك ونقد الجاحظ الترجمة وأعمال المترجمين بكلام متفرق في كتبه، ويُعد نقد ابن تيمية للترجمة والتعامل معها أقرب إلى الموضوعية من موقف الجاحظ، لكن أبا عثمان عبر عن صعوبات الترجمة وشروطها بما لا يمكن تجاوزه في المعرفة بحالة تلقي أعمال الترجمة في الأوساط العلمية الإسلامية (إنا نوجدكم من كذب التراجمة وزياداتهم، ومن فساد الكتاب، من جهة تأويل الكلام، ومن جهة جهل المترجم بنقل لغة إلى لغة، ومن جهة فساد النَّسخ، ومن أنه قد تقادم فاعترضتْ دونه الدهور والأحقاب، فصار لا يُؤْمَنُ عليه ضروبُ التبديل والفساد، وهذا الكلامُ معروفٌ صحيحٌ) (الحيوان 6/462).

(3) المرجع السابق.

يؤكد ابن تيمية إلى ضرورة معرفة المترجم باللغتين بالشكل الذي يُقرب المعاني عن اللغة المترجم منها مع توضيحه لمنهجي الترجمة والتعريب: (فالمترجم لا بُدَّ أن يعرف اللغتين: التي يترجمها، والتي يترجم بها، وإذا عرف أن المعنى الذي يقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يقصد به في اللغة الأخرى وترجمه، كما يترجم اسم الخبز، والماء، والأكل، والشرب، والسماء، والأرض، والليل، والنهار، والشمس، والقمر، ونحو ذلك من أسماء الأعيان والأجناس وما تضمنته من الأشخاص، سواء كانت مسمياتها أعياناً أو معاني، والترجمة تكون للمفردات وللکلام المؤلف التام وإن كان كثير من الترجمة لا يأتي بحقيقة المعنى التي في تلك اللغة بل بما يقاربه لأن تلك المعاني قد لا تكون لها في اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة لا سيما لغة العرب فان ترجمتها في الغالب تقريباً⁽¹⁾، وهو بيان لمنهجي الترجمة الحرفية وترجمة الكلام التام، وهي تفيد التقريب في المحصلة النهائية، فبمقدار نسبة الجهل بمعاني الكلام التام وسياقاته

(1) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص 48.

(2) لصاح الدين الصفدي تحليل لطرائق الترجمة الفلسفية وهي توضح بعض ما وقع في بعض أساليب الترجمة من إشكاليات في إيصال معاني متطابقة أو قريبة من المعنى الأصلي: (لترجمة في النقل طريقان، أحدهما طريق يوحنا بن البطريق، وهو أن ينظر إلى كل كلمة مفردة في اليونانية، وما تدل عليه، ثم يأتي المترجم بلفظة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى، فيثبته وينقل إلى الأخرى، كذلك حتى يترجم جملة ما أراد تعريبه. وهذه الطريقة رديئة لوجهين، أحدهما: أنه لا يوجد في اللغة العربية الكلمات الكافية التي تقابل اللغة اليونانية، ولهذا وقع في خلال التعريب كثيراً من الكلمات اليونانية على حالها، والوجه الثاني: أن أسلوب التركيب في لغة يختلف إلى لغة أخرى، فتقع أخطاء في استعمال المجاز، أما الطريق الثاني في التعريب فيمثل حنين ابن إسحق، والطريقة في أن يأتي بجملة. فيحصل معناها في عقله، ثم يعبر عنها باللغة الأخرى بجملة تطابقها، هذه الطريقة أجود من الأولى، لذلك لم تحتج كتب حنين إلى تصحيح إلا في كتب الرياضيات؛ لأنه لم يكن متعمقاً بها، أما كتب الطب والمنطق والعلوم، فأغلب كتبه لم تحتج إلى أي تصحيح) (الغيث المسجّم للصفدي 1/79).

ومراتد القوم من مصطلحاتهم وما تواضعوا وتعارفوا عليه من التعبير يكون انتاج معان قاصرة في الترجمة، وترجمة مُخلّة في تقريب المعاني الأصلية.

فالمصطلحات والمعاني تعيش مرحلة نشوء وتكوّن منذ الولادة إلى الاستقرار في لغة أهلها، وتتعاقب على نقدها وصقلها الأقلام والمباحثات، حتى تستقر بشكلها النهائي وهي مثقلة بحمولة من المفاهيم الأولية اللازمة لدرك ما فيها من المعرفة، فقصور المترجم عن عمق هذه المعرفة لا يمكن ستره بنحت حرف عربي يقابل المصطلح المترجم، ولذلك جاءت العديد من الترجمات في صورته مشوّهه للمعاني الأساسية ونتج عن هذا التشوه تشويق كثير وتفرّيع طويل، وسيأتي معنا في النقد التيمي تمثيله لمثل هذا اللون في نقد أعمال الترجمة الفلسفية، وفي معرض حديث ابن تيمية عن التحقق فيما ينقل عن أنبياء أهل الكتاب تأكيد على ضرورة التفتيش والتحقق في سلامة أعمال المترجمين قبل تلقيها على التسليم (وقد يحتاج إلى مقدمة ثالثة في حق من لم يعرف اللغة العبرية، فإن موسى وداود والمسيح وغيرهم إنما تكلموا باللغة العبرية، فمن لم يعرف بها، وإنما يعرف بالعربية أو الرومية، لا بد أن يعرف أن المترجم من تلك اللغة إلى هذه قد ترجم ترجمة مُطابقة⁽¹⁾)، ومبحث الكلام عن إشكاليات النقل عند أهل الكتابين يُشابه إشكاليات مانحن بصدده وعند ابن تيمية نقاط مشتركة في البحث فيهما، لكونه مبحث يشترك في إشكالية الترجمة والنقل والتحريف، فمن المهم الإشارة إلى هذا الاشتراك في هذه الورقة للوقوف على القواعد المنهجية لابن تيمية في الباب.

والمقصود أن الترجمة يقع فيها الغلط كثيراً في تقريب المعاني الأصلية والترجمة يقع فيها الغلط كثيراً كما وجدنا في زماننا من يترجم التوراة من العبرية إلى العربية ويظهر في الترجمة من الغلط ما يشهد به الحذاق الصادقون ممن يعرف اللغتين⁽²⁾)، كما عبر أبو حيان التوحيدي فيلسوف الأدباء عن ذات

(1) ابن تيمية، الجواب الصحيح، (3/96).

(2) ابن تيمية، الجواب الصحيح، (3/32).

الإشكالية في قصور المعرفة بعد الترجمة عن مطابقة المعنى الأصلي (إن الترجمة من لغة اليونان إلى العبرانية، ومن العبرانية إلى السريانية ومن السريانية إلى العربية قد أخلت بخواص المعاني في أبدان الحقائق إخلالاً لا يخفى على أحد)⁽¹⁾.

كما لم يُغفل أبو سعيد السيرافي في مناظرته الشهيرة لمتى بن يونس أن يُنبه إلى مدى إشكالية أخذ علوم القوم وقد وضعت (على لغة أهلها، واصطلاحهم عليها، وما يتعارفون به من رسومها وصفاتها)، على أن لغتهم (قد عفت منذ زمن طويل، وباد أهلها، وانقرض القوم الذين كانوا يتفاوضون بها، ويتفاهمون أغراضهم بتصاريفها، على أنك تنقل من السريانية، فما تقول في معان متحولة بالنقل من لغة يونان إلى لغة أخرى سريانية، ثم من هذه إلى أخرى عربية؟)، وفي معرض تسليمه الجدلي لمتى بن يونس يؤكد استحالة نقل المعاني على الوجه المطابق لمرادات الفيلسوف (قال أبو سعيد: إذا سلمت لك أن الترجمة صدقت، وما كذبت، وقومت وما حرفت، ووزنت وما جزفت، وأنها ما التاثت ولا حافت، ولا نقصت ولا زادت، ولا قدمت ولا أخرت، ولا أخلت بمعنى الخاص والعام ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام- وإن كان هذا لا يكون، وليس هو في طبائع اللغات ولا في مقادير المعاني)⁽²⁾، وكذلك استمرت حالة التشكيك وعدم الاطمئنان للترجمة الفلسفية ملازمة لكثير من الخائضين في البحث الفلسفي، وتعبير عن إشكالية أولية سائدة في الأوساط العلمية منذ نشوء الترجمات الإسلامية العربية للفلسفة.

(1) أبو حيان التوحيدي، المقابسات، ص 258، ثم يقول (ولو كنا نفقه عن الأوائل أغراضهم بلغتهم كان ذلك أيضاً ناقعاً للغيل، وناهجاً للسبيل، ومبلغاً إلى الحد المطلوب. ولكن لا بد في كل علم وعمل من بقايا لا يقدر الإنسان عليها، وخفايا لا يهتدي أحد من البشر إليها؛ وهذا لكي يكون الله تعالى ملاذاً للخلق ومعاداً للعالم، وهذا الذي سرى بين الجميع في الانقياد والطاعة حتى حصل هذا مستجيباً لما هو صامد له بطباعه، وهذا صائر إلى ما هو مدعو إليه، فإنه وكنه. هذه العيوب معترف به في الجملة، ومسلم إليه في التفصيل).

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ص 91.

وأبو حامد الغزالي صاحب التهافت حاول الاستناد في تصحيح المنسوب إلى الفلاسفة إلى ما نقله الفارابي وابن سينا على اعترافه بما وقع في مدونات الترجمة والتعريب من الخطأ والتحريف فقال في التهافت: (المترجمون لكلام أرسطو لم ينفك كلامهم عن تحريف وتبديل محوج إلى تفسير وتأويل حتى أثار ذلك أيضاً نزاعاً بينهم، وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام الفارابي أبو نصر وابن سينا، فقتصر على إبطال ما اختاروه ورأوه الصحيح من مذهب رؤسائهم في الضلال فإن ما هجره واستنكفوا من المتابعة فيه لا يتمارى في اختلاله، ولا يفتقر إلى نظر طويل في إبطاله وأقومهم بالنقل والتحقيق من المتفلسفة في الإسلام الفارابي وأبو نصر وابن سينا، فقتصر على إبطال ما اختاراه ورأياه الصحيح. فليعلم أننا مقتصرون على رد مذاهبهم بحسب نقل هذين الرجلين)⁽¹⁾، كما رجع في المنقذ من الضلال ليؤكد هذه الحقيقة: (على أنه لم يقدّر علم أرسطاطاليس أحد من المتفلسفة الإسلاميين كقيام هذين الرجلين، وما نقله غيرهما لا يخلو من تخطيط وتخليط يتشوش فيه قلب المطالع حتى لا يفهم وما لا يفهم كيف يرد أو يقبل؟)⁽²⁾.

وعلى حصره التصحيح على هذين الرجلين إلا أن جملة لا بأس بها من نقد ابن رشد له في «تهافت التهافت» هو حصره معرفة ما لدى أرسطو عن هذين وتخطئة فهمهم لبعض معاني أرسطو (وقد رد على أبي حامد في تهافت التهافت رداً خطأ في كثير منه، والصواب مع أبي حامد، وبعضه جعله من كلام ابن سينا لا من كلام سلفه، وجعل الخطأ فيه من ابن سينا، وبعضه استطال فيه على أبي حامد ونسبه فيه إلى قلة الإنصاف؛ لكونه بناه على أصول كلامية فاسدة)⁽³⁾، مما يجعلنا في دورة من النقد لفهم النص الفلسفي من الداخل، فيتركز كثير من نقد ابن رشد لأبي حامد على جهله بفلسفة الأوائل لكونه انحصر في منقول ابن سينا عنهم (لم

(1) الغزالي، التهافت،

(2) الغزالي، المنقذ من الضلال،

(3) ابن تيمية، منهاج السنة، (1/356).

ينظر الرجل إلا في كتب ابن سينا، فلحقه القصور في الحكمة من هذه الجهة⁽¹⁾، وهو يرى أن ابن سينا لديه الكثير من التقريرات عن الفلاسفة في الإلهيات لا تنتمي لعلوم الأوائل و(قد ذكر-ابن رشد- هذا في غير موضع من كتابه، وذكر أن ما ذكره ابن سينا خروج عن طريقة الفلاسفة القدماء)⁽²⁾، ويقول (ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من المتفلسفة يقولون: إن ما ذكره ابن سينا في الوحي والمنامات وأسباب العلم بالمستقبلات ونحو ذلك هو أمر ذكره من تلقاء نفسه، ولم يقله قبله المشاؤون سلفه)⁽³⁾، وأكثرها مسائل في أصول الإلهيات وليست فروعاً أو مسائل هامشية.

وإن كان الفارابي قد عبّر عن صعوبة نحت المصطلحات الشاملة المقابلة لمعاني اليونان⁽⁴⁾ لكن يعبر عن هذه الإشكالية في الداخل الفلسفي بشكل أكبر فيلسوف قرطبة ابن رشد وإن بصورة ضمنية، فالمشكلة ليست في مجرد صعوبة النقل والترجمة بل هي مشكلة أكثر تجذراً في فهم أقوال القدامى وإدراكها بصورة شمولية على مناهجهم، وهذا كثير البروز في نقده للفارابي وابن سينا في إشكالية فهمهم النص الأرسطي لا سيما في الإلهيات، وترتكز أهمية نقد ابن رشد للمعلم الثاني والشيخ الرئيس؛ لأنها موجهة للترجمات وإدراك المعاني التي ارتكز عليها التداول الفلسفي والفلسفي الكلامي في المدونات بعدهم، فابن رشد يتوافق مع أبي حامد ضد الفارابي وابن سينا في مواطن عدة من رده ويعيننا منها إقراره بإشكالية النقل أساساً عن نص أرسطو وخلط النقل عن الفلاسفة بعلومهم الكلامية الدخيلة على الفلسفة (وهذه كلها خرافات أضعف من أقاويل المتكلمين، وهي كلها دخيلة في الفلسفة، ليست جارية على أصولهم، وكلها أقاويل لم تبلغ مرتبة الإقناع الخطبي، فضلاً عن الجدلي، ولذلك يحق ما يقول أبي حامد في

(1) ابن رشد، تهافت التهافت، ص 254.

(2) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (8/187).

(3) ابن تيمية، المنهاج، (1/348).

(4) الفارابي، كتاب الحروف، ص 122.

غير ما موضع من كتبه، إن علومهم الإلهية هي ظنية⁽¹⁾، وكان يُكثر في رده على أبي حامد ببيان أن هناك إشكالية في النقل عن الفلاسفة تلقاه الناس عن الفارابي وابن سينا وهي ليست كذلك كما يقول في نظرية الفيض (والعجب كل العجب كيف خفي هذا على أبي نصر وابن سينا؟ لأنهما أول من قال هذه الخرافات، فقلدهما الناس، ونسبوا هذا القول إلى الفلاسفة)⁽²⁾، ويبين أن هناك حالة مؤثرة من ضعف تحصيل الفلاسفة الإسلاميين لمذهب القدماء (والذي سلك هذا المسلك من الفلاسفة هم المتأخرة من أهل الإسلام لقلّة تحصيلهم لمذهب القدماء)⁽³⁾، ويستكمل شكواه في تغيير الفلاسفة الإسلاميين الأوائل لمذهب الفلاسفة القدماء ويتهمهم أنهم غيروا العلم الإلهي (فانظر هذا الغلط ما أكثره على الحكماء، فعليك أن تتبين قولهم هذا: هل هو برهان أم لا؟ أعني: في كتب القدماء، لا في كتب ابن سينا وغيره، الذين غيروا مذهب القوم في العلم الإلهي، حتى صار ظنيًّا)⁽⁴⁾، هنا تبرز ملامح الإشكال بين فلسفة منقولة تلقاها الناس لقرون وتلقتها كتب المقالات ودونها المصنفات وتعامل معها الباحثون بالبناء والتركيب والاستدلال ثم يأتي من داخل الفلاسفة ومن فيلسوف قرطبة أحد أقرب الناس إلى نص الفلاسفة لا سيما أرسطو ليحكي عن جمهرة منها أنه (كلام غير صحيح، ولا يقول به أحد من الفلاسفة)، فيتبين مما سبق أن الاعتراف بإشكالية النقل عن الفلاسفة ينطلق من دائرة الفلاسفة أنفسهم قبل أن يخرج إلى غيرهم، ويلاحظ أن التشكيك وعدم الاطمئنان كان سائدًا في أوساط المدارس العلمية الإسلامية.

يأتي هنا ابن تيمية ليبين أن الاضطراب متراكم داخل الفلسفة يزيد فيه المتأخر على المتقدم (واضطربوا هنا اضطرابًا يظهر به أن القوم في ظلمات بعضها فوق بعض فكلام سلفهم فيه خطأ كثير وقد حصل في النقل والترجمة ما حصل من

(1) ابن رشد، تهافت التهافت، ص 165.

(2) ابن رشد، تهافت التهافت، ص 164.

(3) المرجع السابق.

(4) ابن رشد، تهافت التهافت، ص

الخطأ ويزيده متأخروهم خطأ فصاروا في شر من دين اليهود والنصارى⁽¹⁾، وهي إشارة إلى التراكم التحريفى الحاصل في كتب أهل الكتاب، ومع ذلك فالكائن في نقل علوم الفلاسفة القدماء أشد منه لقلّة المختصين مقارنة بعلماء الملل، ولوقوع ترجمات عدة من لغات مختلفة، ولكونه لا يصدر عن كتاب واحد وفيلسوف واحد؛ لأنّ المجمع عليه أن الفلاسفة القدماء كانوا مختلفين على الصعيد المذهبي في مسائل الفلسفة الأولى، فمن المشكل في كتب المقالات والنقولات نسبة قول إلى الفلاسفة بعمومهم مع هذا الاضطراب، لكن لن يفوت ابن تيمية عقد مقارنات إلى الأكثر قرباً إلى النص الفلسفي والأكثر تجريباً له عن غيره من العلوم الدخيلة عليه.

وحول الإشكالية في الترجمة والتعريب يبين ابن تيمية أن هناك نوع من اللبس يقع للناظر في الكتب المترجمة من حيث الاشتراك في المصطلحات، فالمصطلح بعد تعريبه له حمولة فلسفية خاصة لكن لأنه بلفظ عربي يُحمّل بحمولته العربية والإسلامية فيقع فيه خلط من هذا النوع ينتج إشكالات في فهم مرادات الفلاسفة، ويضرب لذلك مثالا باسم (الإله) ومعنى (الله) لدى اليونان وما لدى العرب والمسلمون وإطلاق القرآن يقول: (لكن اسم الإله لما كان موجوداً في القرآن وذكره المعربون لكتب أولئك وبينوا معناه في لغة أولئك صار بسبب الاشتراك في اللغتين في إطلاقه تلبس على من لم يعرف مراد القرآن العزيز باسم الإله ومراد القوم باسم الإله وبين المرادين بون عظيم)⁽²⁾⁽³⁾، (وبين-أبو البركات البغدادي- أن العلم

(1) ابن تيمية، الصفدية (2/297).

(2) ابن تيمية، الصفدية، (2/336).

(3) (فقد غابت معظم الدلالات في المقالات العشر الأولى -لأرسطو- وتم اختزانها حتى صبت كلها في المقالة الأخيرة- مقالة اللام-)، يصبح النص دائماً كلما اقترب من البؤرة (الله)، مركز الحضارة الجديدة ومقصدها الأول. وهي قصيرة حتى يسهل قضمها ومضغها وابتلاعها خاصة وأنها دسمة الدلالات. عيها فقط الدخول في موضوع الأفلاك، نقطة الضعف في إلهيات الحكماء. تظهر الدلالة باستمرار نظراً لكثرة التداخل بين الوافد والموروث، بين العاشق =

الإلهي يتكلمون فيه على جنس الآلهة ثم على صفات الإله الأكبر الذي هو إله الآلهة فالإلهية عند القوم أمر مشترك بين الله وبين الملائكة وبين المعلمين ومن نفتدي به لكن إلهية الله أفضل وأكمل كما أن الوجود مشترك بين الموجودات لكن الوجود الواجب أكمل)، (ولهذا يقولون: إن كل فلك يتحرك للتشبه بعقله ففلك القمر يتحرك للتشبه بالعقل العاشر والفلك التاسع يتحرك للتشبه بالعقل الثامن، وبهذا الطريق أثبت أرسطو وأتباعه وجوده وقالوا إن الفلك يتحرك للتشبه به وشبهوه بتحريك المعشوق لعاشقه لكن العاشق يحب ذات المعشوق والفلك عندهم إنما يحب التشبه بالله وهو كتحرريك الإمام للمصلين والمتبوع للتابعين فلم يثبتوا بهذا أن الله رب العالمين خلقه وأنشأه ولا أنه إله العالم الذي يحبه العبد ويرجوه ويخشاه)⁽¹⁾.

ومثل هذا إطلاقات كثيرة يقع فيها الاشتراك بعد التعريب مع ضرورة التفريق بين معنى المصطلحين، وقد أطال ابن تيمية في نقاش ما يورثه هذا اللبس بين المعنيين الواقعيين على مصطلح واحد، وهي إشارة منهجية في البحث الفلسفي لها تفريعات طويلة مفادها التنبية على المراد بمصطلح النص المترجم والحذر من فهمه على إطلاقه العربي والإسلامي فضلاً عن عقد محاكمات ومباحثات واستدلال بالكتاب والسنة كحديثهم عن (العقل) على سبيل المثال، فقال في معرض نقده لاستدلالهم بالحديث الموضوع (أول ما خلق الله العقل) (وسبب غلطهم أن لفظ

= والمعشوق في وحدات صغيرة حتى يسهل إعادة بنائها هضماً وتمثلاً وإخراجاً، وأحياناً يصل تقطيع النص إلى عبارة واحدة. ومع ذلك تظل المقالة أقل نقلاً على الداخل نظراً لحضور الوافد وتصدره على الموروث. ونظراً لدلالاتها الواضحة سمي العلم كله «ما بعد الطبيعة» و«الإلهيات» من إخوان الصفا وابن سينا مع أن موضوعها ليس الله بل الطبيعيات المثالية المجردة، وبداية تدخل الإنسانية في قياس الغائب على الشاهد أو بداية الإشراقيات في نظرية الاتصال، وبداية الاعتراب في الإلهيات عن الطبيعيات والمنطق) (حسن حنفي كتاب (من النقل إلى الإبداع) (سادسا) تفسير ما بعد الطبيعة (ابن رشد)).

(1) ابن تيمية، الصفدية، (2/335).

العقل في لغة المسلمين ليس هو لفظ العقل في لغة هؤلاء اليونان، فإن العقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً، كما في القرآن {وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير} {إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون} {أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها} ويراد بالعقل الغريزة التي جعلها الله تعالى في الإنسان يعقل بها، وأما أولئك فالعقل عندهم جوهر قائم بنفسه كالعقل، وليس هذا مطابقاً للغة الرسل والقرآن⁽¹⁾، فللفلاسفة إطلاقاً خاصة للمعاني يجب تمييزها عن المصطلح العربي قبل مناقشتها وبحثها، فبحث معاني اليونانيين بالحرف العربي يجب أن يفهم معه معنى المصطلح بعرف أهله لا بعرف اللغة المترجم بها، وقد أوقع الجهل بما للمصطلحات الفلسفية من معان خاصة بلغة أهلها في أغلاط لا حصر لها وقاعدته العامة أن (الواجب على من أراد أن يعرف مراد المتكلم أن يرجع إلى لغته وعادته التي يخاطب بها لا يفسر مراده بما اعتاده هو من الخطاب فما أكثر ما دخل من الغلط في ذلك على من لا يكون خبيراً بمقصود المتكلم ولغته)⁽²⁾.

ولأنه لا بد من عبور جسر التعريب في التداول البحثي، فيشير ابن تيمية إلى منهج التلقي عن هذه العلوم المترجمة، وستناول أمرين برزت في النقاشات التيمية وهي: 1- المقارنة البحثية بين المترجمات والنقولات من حيث القدرات التي لدى المترجم والناقل لهذه الأقوال. 2- ومن حيث مدى التوافق والاختلاف بين المترجمين، والفلسفة كسائر العلوم بحاجة إلى معرفة ما تواطىء عليه المترجمون أو نقله الجمع الذي يغلب الظن أنه الأقرب إلى حقيقة نسبة الأقوال إلى قائلها، وهي جانب مرجح نجد هذه المنهجية قد صرّح بها في تعامله مع ترجمات أهل الكتاب يقول (الوجه الثاني: أن يقال ترجمة الكلام من لغة إلى لغة لا تحتاج إلى معصوم بل هذا أمر تعلمه الأمم فكل من عرف اللسانين أمكنه الترجمة ويحصل العلم بذلك إذا كان المترجمون كثيرين متفرقين لا يتواطؤون على الكذب وبقرائن

(1) ابن تيمية، الفرقان، ص 101.

(2) ابن تيمية، الصفدية، (2/84).

تقترن بخبر أحدهم وبغير ذلك وهذا موجود معلوم بل إذا ترجمه اثنان كل منهما لا يعرف ما يقوله: الآخر ولم يتواطؤوا حصل بذلك المقصود في الغالب⁽¹⁾، وإن كان هذا الكلام قد يُقال في شأن الترجمات بشكلها العام، لكنه صعب التحقيق في حقل الفلسفة الإسلامية؛ لأن نفي التأثير والتأثير بين المترجمين يصعب الحكم به، كونها من العلوم الوليدة في الحواضر العلمية والإسلامية، وبدأت بطريقة منهجية وتحت رعاية الخلفاء والسلاطين، وغيرها مما لا يخفى على المعتنين والمحققين في شأن تاريخ الترجمة في البلدان الإسلامية، إلا أن هذا المنهج يكون ظاهراً متى ما اتفق المترجمون عليه ولاسيما في الرياضيات والطبيعات، وكلما تكاثر النقلة للمعنى الواحد كان أدعى بالمناقشة وأقرب من القول الواحد.

وحين يبين ابن تيمية منهج التعامل مع الترجمة من حيث تغليب الظن بنقل الكثرة والمنتشرون مكانياً وزمانياً بشكل تصعب معه دعوى التلقي والتأثير، يبين في الشأن الفلسفي أن هناك قرائن تعين على تقييم النقلة والمترجمين من حيث قدراتهم البحثية وصحة الأدوات وسلامة نقلهم من خلطه مع العلوم الدخيلة عليه، ومن حيث التجرد والحياد والتعصب لمذهب الفلاسفة في حكاية الأقوال كما هي، كون بعضهم أراد تقريب معاني الفلاسفة إلى المعاني الإسلامية ليسهل رواجها وقبولها في الأوساط العلمية الإسلامية، وغيرها من المؤثرات على سلامة ودقة النقل، مما يندرج كله تحت الترجيح بالاستقراء والقرائن، فعقد رحمه الله مقارنات عدة بين الفلاسفة الإسلاميين تُعد قراءات ذكية فيما وراء النص المترجم، ووصف المواد العلمية المؤثرة على المترجم والناقل على صعيد الاطلاع والتأثير، وعلى صعيد البيئة الثقافية والمكان الجغرافي الذي نشأ فيه ولم يستطع التخلص من آثاره وشحن كتبه الفلسفية بما تلقاه من هذه المؤثرات مخلوطاً بهذه الفلسفة.

متأخرو المحققين وجدوا أنفسهم أمام الاشتباك الكبير في النص الفلسفي والخلط بين الأفلاطونية والأفلاطونية المحدثة والأرسطية وغيرها عند متقدمي

(1) ابن تيمية، الجواب الصحيح، (2/83).

الفلاسفة الإسلاميين⁽¹⁾، فقد حاول الفارابي «الجمع بين رأي الحكيمين» وفيما قرره من نظريات لا يخفى الخلط بينهما فيها، انطلاقاً من نظرية المعرفة وأسئلة الفلسفة الأولى فقد مزج تقريره في نظرية المعرفة مثلاً بين العقل والحس والإشراق ولكل منها جوانب حسية وتجريدية وإلهية، في مزيج بين الفلسفة العقلية والإشراقية مع تأثير ديني، وقد وظف أبو نصر في تحليله لنظرية المعرفة أغلب المفاهيم المتداولة في هذا النسق من النفس وقواها والعقل ومراتبه وغيرها، وهو مثال أولي للإشكال في نقل الفلسفة القديمة عند الفلاسفة الإسلاميين، هناك اشتغال في الفلسفة الإسلامية الأولى بمحاولة عرض فلاسفة القدامى لا سيما قطبي الفلسفة أرسطو وأفلاطون بنوع من التقريب بينهما والتماسك في شرح المنطلقات الفلسفية والمقاصد النهائية أو ما يمكن تسميته بوحدة الفلسفة، الذي وصل عند المعلم الثاني ذروته في كتابه الجمع بين رأي الحكيمين.

والمشير للاهتمام أن واحدة من أساسات الاعتماد على آراء أرسطو فيه عن كتاب (أثولوجيا) المنحول على أرسطو وهو لأفلوطين أحد أبرز ممثلي الأفلاطونية المحدثة، وفيه جذور عدة أفكار ستلعب دوراً خطيراً في الفلسفة الإسلامية كنظرية الفيض، فيعد الكتاب جزءاً من الموسوعات الأفلاطونية فهل كان الجمع بين رأي الحكيمين جمع بين أفلاطون والأفلاطونية المحدثة؟، مع العلم أن الأفلاطونية المحدثة هي في ذاتها

(1) يقول محمد علي أبو ريان (إن الاتجاه الأول في الفلسفة الإسلامية لم يكن مشائياً كما اعتقد جمهرة المؤرخين بصدده ما كان أفلاطونياً مستتراً تحت ستار أرسطي مزعوم، إذ أن لبّ نظرية الفيض إنما يرجع إلى أفلاطون الحقيقي، وكان لا بد من الكشف عن هذا التيار الأفلاطوني الكامن في بناء الفلسفة الإسلامية الأولى).

وقد تصدى لهذا العمل النقدي الكبير فيلسوف هو أبو البركات البغدادي الذي يعتبر (عمانويل كانت الفلسفة الإسلامية)، إذ إنه كان على مفترق الطرق إلى ظهور مدرسة أفلاطونية واضحة المعالم تتعصب لأفلاطون وهي المدرسة الإشراقية، ومدرسة أرسطية يتزعمها ابن رشد). (المشكاة، مجموعة مقالات في الفلسفة والعلوم الانسانية مهدها الى اسم الدكتور علي سامي النشار ص20).

جمع وتلفيق بين آراء القدامى وحاولت تقديم فهم شامل للكون والحياة وموقع البشري فيه وفيها مؤثرات عدة، (في الواقع لقد استوعبوا وخصصوا ووافقوا-أي الأفلاطونية المحدثة- بطريقة مبتكرة تقريباً التراث الإغريقي الكامل للفلسفة والدين وحتى الأدب مع استثناءات لمذهب الأبيقوريون، التي رفضوها دومًا والمذهب المادي المغالي التابع للفلسفة الرواقية)⁽¹⁾، ولقد توجهت سهام النقد لمشروع الفارابي منذ وقت مبكر واستمرت وصولاً إلى ابن رشد وأبي البركات.

وابن سينا كذلك تآثر بهذا الخلط والجمع وهو (إنما حذق فيها-أي الفلسفة- بما وجدته من كتب الفارابي)⁽²⁾ وزاد على ذلك فقد مزج ما بلغه من فلسفة أفلاطون وأرسطو فأنتج فلسفة تعد خلطاً بينهما مع ما انضاف على ذلك من موارد علمية من الأفلاطونية المحدثة والمتكلمين من أهل الملل والسرمان سيأتي بيانها⁽³⁾، وبحسب ابن رشد فهذا الخلط هو الذي مكّن الغزالي من ابن سينا وسلفه الفارابي، وتعد نظرية الفيض أحد أبرز الأمثلة على ذلك⁽⁴⁾.

(1) الأفلاطونية الحديثة، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة عبد الرحمن بلال، موقع (حكمة) في الشبكة العنكبوتية.

(2) ابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري، ص 320.

(3) يقول ابن تيمية عن مصادر التأثير عند ابن سينا (وابن سينا أحدث فلسفة ركبها من كلام سلفه اليونان ومما أخذه من أهل الكلام المبتدعين الجهمية ونحوهم. وسلك طريق الملاحظة الإسماعيلية في كثير من أمورهم العلمية والعملية ومزجه بشيء من كلام الصوفية وحقيقته تعود إلى كلام إخوانه الإسماعيلية القرامطة الباطنية؛ فإن أهل بيته كانوا من الإسماعيلية: اتباع الحاكم الذي كان بمصر وكانوا في زمنه ودينهم دين أصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من أئمة مناقبي الأمم الذين ليسوا مسلمين ولا يهود ولا نصارى. وكان الفارابي قد حذق في حروف اليونان التي هي تعاليم أرسطو وأتباعه من الفلاسفة المشائين) (المجموع 11/571)

(4) يقول الدكتور إبراهيم محمد الوجرة (وفي رأينا لم يأخذ الفارابي وابن سينا نظرية الفيض من باب الترف الفكري، بل لقد كانت هناك حاجة في غاية الأهمية دعوتهم إلى الأخذ بها، وهذه الحاجة مرتبطة بشكل أساسي بالعميقة الدينية، فقد أثرت الكثير من القضايا الفلسفية في الفكر =

فابن تيمية يقرر أن الفلسفة التي أنتجها ابن سينا (فلسفة مركبة) من مجموع فلاسفة اليونان وغيرها من التأثيرات الكلامية⁽¹⁾، وضرب الأمثلة في عدد من كتبه على هذه الفلسفة المركبة والتناقض الواقع بين ما ينقله ابن سينا عن آحادهم وما يصل إليه في نهاية المطاف من تقريرات، وعلى سبيل التمثيل فقد قرر ابن تيمية بالتحريير أن ما يصل إليه ابن سينا من أن (الممكن) قد يكون قديماً أزلياً ضرورياً واجباً بغيره، وقوله في أن (الواجب) الضروري القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه أزلاً وأبداً، ينقسم إلى واجب بنفسه وإلى ممكن بنفسه واجب بغيره قد خالف فيهما أرسطو⁽²⁾ بل وسائر العقلاء، كما أشار إلى تأثر ابن سينا في تقريره لإثبات النبوات بـ(الأعداد المجردة) عند فيثاغورس و(الأمثال المجردة) عند أفلاطون وأصحابه الذين أثبتوا هيولى مجردة عن الصورة، ومدة وخلاء مجردين⁽³⁾، ونبه مراراً إلى هذا التداخل في الموارد والمواد العلمية عند أمثال ابن سينا من الفلاسفة الإسلاميين القدامى، وأحياناً يثبتون تقرير الفيلسوف في مكان ويناقضونه في مكان آخر حين يحاولون تقريب أفكارهم للأصول الإسلامية.

هناك حركة تاريخية في الحقل الفلسفي الإسلامي من سريان وتطور المقالات بصور مزدوجة بين مناهج متفارقة لتنتج خليطاً لا يتماشى مع مناهج القدامى بل يعد مذهباً جديداً وقولاً ثالثاً لم تصل إليه عقول القدامى على حد التعبير التيمي؛ لأن هؤلاء جمعوا بين آراء الفلاسفة وغيرهم وأضافوا ما بلغهم من آثار النبوة، وهذا المزيج عقّد الربط ورسّخ الإشكال في طبيعة التعامل مع الفلسفة الإسلامية باعتبارها نقل وترجمة وامتداد للفلسفة القديمة (ومن ناحية أخرى يُلاحظ أن

= الإسلامي خاصة عند علماء الكلام، كـ«بدء الخلق، القدم، الحدوث...» وغير ذلك من القضايا التي دعت الطرف الآخر من الفلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا إلى الأخذ بهذه النظرية التي اعتبروها حلاً لتلك المشاكل المتعلقة ببدء الخلق والقدم والحدوث) (نظرية الفيض ص 98).

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (11/571).

(2) ابن تيمية، الدرء، (8/186).

(3) ابن تيمية، الفرقان، ص (98).

المشائية الإسلامية المزعومة، والتي ترجع في هيكلها العام إلى نظرية الفيض الأفلاطونية تنطوي على أصول أفلاطونية مستترة تبدأ من الكندي مارةً بالفارابي وابن سينا، وتعد نظرية العقول العشرة هي قوام مذهب المشائية الإسلامية في الميتافيزيقيا، وقد ظل جمهور المؤرخين الإسلاميين يرددونها دون أن يفطنوا إلى مصدرها الحقيقي حتى ظهرت الانتقادات حولها، وكذلك عرفت المثل الأفلاطونية ووجه النقد إليها، وتبين أن تطور مذهب أفلاطون هو المصدر الحقيقي لنظرية الصدور، ولم يكن المسلمون قد عرفوا الوضع الميتافيزيقي للأعداد العشرة، وهو الأمر الذي انتقده أبو البركات البغدادي ليجعل الله خالقاً بالذات وليس بالطبع، ومن ثم يعد مذهب حلقه وسطى بين المشائية الإسلامية والاتجاه الأفلاطوني الأرسطي⁽¹⁾، ومن السهل الحكم بهذا الخلط بين مذاهب الفلاسفة لدى الفلاسفة الإسلاميين؛ إذ هو ظاهر في التحرير العلمي المفصل، وهو اعتراف وإقرار داخل المدرسة الفلسفية نفسها على يد ابن رشد وأبي البركات وغيرهم من المتأخرين بعد ما توجهت سهام النقد إلى تقريرات الفلاسفة الإسلاميين الأوائل.

فحين يقرر ابن تيمية حجم التصرفات في النقل والترجمة عندهم، فهو يقرر أن جملة منهم في تاريخ تناقل وترجمات الكتب الفلسفية أرادوا إصلاح سقط الفلاسفة وضاللتهم وتقريبها لأهل ملتهم فصار في هذه الكتب تصرفات واجتهادات لا تنتمي للقدماء (وإذا كان كلام قدمائهم في العلم بالله تعالى قليلاً كثير الخطأ، وإنما كثر كلام متأخريهم لما صاروا من أهل الملل، ودخلوا في دين المسلمين واليهود والنصارى، وسمعوا ما أخبرت به الأنبياء من أسماء الله وصفاته وملائكته وغير ذلك، فأحبوا أن يستخرجوا من أصول سلفهم ومن كلامهم ما يكون فيه موافقة لما جاءت به الأنبياء لما رأوا في ذلك من الحق العظيم الذي لا يمكن جحده، والذي هو أشرف المعارف وأعلاها، فصار كل منهم يتكلم بحسب اجتهاده، الفارابي لون، وابن سينا لون، وأبو البركات صاحب المعبر لون، وابن رشد الحفيد لون، والسهروردي المقتول لون وغير هؤلاء ألوان آخر،

(1) محمد أبو ريان، أبحاث ندوة نحو فلسفة إسلامية معاصرة، ص 230.

وهم في هواهم بحسب ما تيسر لهم من النظر في كلام أهل الملل⁽¹⁾، فأصبح من الضروري في المنهجية التيمية بيان أن هناك اقتراب وابتعاد عن منهج القدامى يستدعي عند البحث والمناقشة ترتيب هؤلاء الفلاسفة الإسلاميين ووصف مواردهم العلمية ليسهل الفصل بين هذا المزيج المتراكم داخل المدونات الفلسفية، التي أصبحت مورد تأثير خطير في المدونات الكلامية والمنهج الصوفية وغيرها من الحركات التاريخية العريضة في الأوساط العلمية الإسلامية.

يدرك المطلع على اشتغال ابن تيمية في نقد الفلسفة، موقع ابن رشد أبي البركات البغدادي صاحب المعبر في من حيث كونهما أقرب إلى جودة النقل عن القدامى من الفلاسفة الإسلاميين الأوائل مع قصور التأثير بشكل نسبي في مواردهم العلمية المؤثرة على ما يحكونه عن الفلاسفة (فهذا من كلام أبي البركات على قول أرسطو، وهو أقرب إلى تحرير النقل وجودة البحث في هذا الباب من ابن رشد، وابن رشد أقرب إلى جودة القول في ذلك من ابن سينا)⁽²⁾، فعلى صعيد تحرير القول لا سيما الأرسطي يقدم ابن تيمية أبا البركات البغدادي صاحب المعبر على متقدمي الفلاسفة وهو شديد العناية بكتبهما، وقد عقد

(1) ابن تيمية، الدرء، (6/246).

(2) ابن تيمية، الدرء، (9/434)، كما يجعلهما أقرب إلى الإسلام نسباً من أمثال ابن سينا (وأبو البركات صاحب المعبر، وابن رشد الحفيد وأمثالهما يوافقونه تارة ويخالفونه أخرى، وهما أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأصحاب رسائل حي بن يقظان) (الرد على الشاذلي (1/189)، وتستمر المقارنات التيمية بين اقتراب الفلاسفة الإسلاميين وبعدهم عن الإسلام فيقدم ابن سينا على سلفه الفارابي ففي معرض حديثه عن ما تقول الفلاسفة من كون ما تقوله الأنبياء على سبيل التخيلات والأمثلة لتقريب الحقائق إلى العامة يقول (وهذه طريقة الفارابي وابن سينا؛ لكن ابن سينا أقرب إلى الإيمان من بعض الوجوه وإن لم يكن مؤمناً. فمن أدركته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبهرته براهينها وأنوارها ورأى ما فيها من أصناف العلوم النافعة والأعمال الصالحة - حتى قال ابن سينا: اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يطرق العالم ناموس أفضل من هذا الناموس) (المجموع 12/22).

المحاكمات الطويلة بينهما وبين خصومهما كابن سينا والغزالي، والفارابي أقل حضوراً في المناقشات التيمية من المذكورين، وعناية ابن تيمية بأبي البركات محل تأمل فهو يراه (من أعظم الفلاسفة المتأخرين قدرًا)⁽¹⁾، وأحياناً حين يمر بذكره بين مجموع الفلاسفة الإسلاميين يميزه عنهم (ولكن مذهب الفلاسفة الذين نصره الفارابي وابن سينا وأمثالها كالسهروردي المقتول على الزندقة وكأبي بكر بن الصائغ وابن رشد الحفيد هو مذهب المشائين أتباع أرسطو صاحب المنطق، وهو الذي يذكره الغزالي في كتاب مقاصد الفلاسفة وعليه رد في التهافت وهو الذي يذكره الرازي في الملخص والمباحث المشرقية ويذكره الأمدى في دقائق الحقائق ورموز الكنوز وغير ذلك، وعلى طريقتهم مشى أبو البركات صاحب المعتمد لكن لم يقلدهم تقليد غيره؛ بل اعتبر ما ذكره بحسب نظره وعقله، وكذلك الرازي والأمدى يعترضان عليهم في كثير مما يذكرونه بحسب ما يسنح لهم، وابن سينا أيضاً قد يخالف الأولين في بعض ما ذكره، ولهذا ذكر في كتابه المسمى بـ «الشفاء» أن الحق الذي ثبت عنده ذكره في الحكمة المشرقية، والسهروردي ذكر ما ثبت عنده في حكمة الاشراف والرازي في المباحث المشرقية)⁽²⁾، ومقصود هذا النقل أنه حين يمر بذكر أبي البركات يميزه عنهم أنه لم يتلقى نسخة سينوية للفلسفة أو نقل الفلسفة بالتقليد دون اعتبار وإعمال عقلي، وقد نقل في كتبه منقولات مطولة عنه وقارن بين كلامه وكلام متقدميه من الفلاسفة وأشاد به وقدمه عليهم، وهذه الإشادة هي نوع استثمار ذكي في النقد المنهجي لابن تيمية على الفلسفة سيأتي بيانه، وليست موافقة أو تبني لآراء مثل أبي البركات.

فإذا انحصرت قائمة التقييم في نقل وترجمة الفلسفة لا سيما الأرسطية على ابن رشد وابن ملكا نجد ابن تيمية يقدم الأخير لإثباته ألفاظ أرسطو وبُعده عن التعصب لأرسطو فقد أثبت ألفاظه ثم أجاد بحسب ابن تيمية في الرد

(1) ابن تيمية، الدرء، (الدرء 2/298).

(2) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص 336.

على المعلم الأوائل في مسائل مثل (إنكار علم الله بالجزئيات) (وأبو البركات لما كان معتبراً لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل ابن سينا وأمثاله)⁽¹⁾، ومع ذلك يثبت التعصب لابن رشد مع أنه (من أعظم الناس انتصاراً لهم، وسلوكاً لطريقتهم، لا سيما لأرسطو وأتباعه)⁽²⁾، وكثيراً ما يشير إلى كون ابن رشد (مع غلوه في تعظيم أرسطو وشيعته)⁽³⁾، فهو يجمعها من حيث القرب من التحرير وجودة العبارة لكن يفرق بينهما من حيث إعمال النظر والاعتبار والبعد عن التعصب ويرى أن أبا البركات (من أقرب هؤلاء إلى اتباع الحجة الصحيحة بحسب نظره، والعدول عن تقليد سلفهم)⁽⁴⁾، فنجد ابن تيمية في مناقشة ما أثبتته أبو البركات ابن ملكا عن الفلاسفة من إنكار علم الله بالجزئيات وهي إحدى المسائل الكبار في تكفير الفلاسفة، يذكر إنكار ابن رشد لها ويعلق (إنكاره-ابن رشد- أن يكون المشاؤون من الفلاسفة ينكرون علمه بجزئيات العالم، فهذا يدل على فرط تعصبه لهؤلاء الفلاسفة بالباطل، وعدم معرفته بحقيقة مذهبهم، فإنه دائماً يتعصب لأرسطو، صاحب التعاليم المنطقية والإلهية، وكلامه في مسألة العلم معروف مذكور في كتابه ما بعد الطبيعة، وقد ذكر بألفاظه أبو البركات صاحب المعتبر وغيره، ورد ذلك عليه أبو البركات، مع تعظيمه له)⁽⁵⁾، فهذا المورد من التجرد والتعصب يعمله ابن تيمية فيما انحسر عنه تقييم هؤلاء الفلاسفة من حيث النقل، وهو مورد في غاية الحساسية والتأثير.

فمن أسباب تقديمه التي يبرزها ابن تيمية أن أبا البركات كان يتميز مع جودة النقل بإعمال عقله في الاختيارات والتقريرات فهو لا يُقلد ويتعصب للفلاسفة في اختياراتها (وأما أبو البركات صاحب المعتبر ونحوه، فكانوا بسبب عدم تقليدهم

(1) ابن تيمية، الدرء، (3/324).

(2) ابن تيمية، الدرء، (6/267).

(3) ابن تيمية، الدرء، (9/434).

(4) ابن تيمية، المنهاج (1/403).

(5) ابن تيمية، الدرء، (9/397).

لأولئك، وسلوكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد، واستنارتهم بأنوار النبوات، أصلح قولاً في هذا الباب من هؤلاء وهؤلاء، فأثبت علم الرب بالجزئيات ورد على سلفه رداً جيداً، وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله، وبين ما بينه من خطأ سلفه، ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث، فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به من الإرادات الموجبة للحوادث⁽¹⁾، فهو عند ابن تيمية يتمتع بجودة النقل وجودة الرد والنقد مع إعمال النظر العقلي، ومع ذلك فلم تكن تفريراته النهائية محل رضى تام عند أبي العباس، وإنما هو مديح مفهوم في سياقه بين هؤلاء الفلاسفة وفي حدود المسائل المبحوثة، فقد قدم نقداً طويلاً لأبي البركات في مثل قوله في قدم بعض العالم أو إرادة الحوادث المتعاقبة عليه بإرادات متعاقبة وغيرها فيما ناقشه من كلامه.

نلاحظ مما تقدم أن أبا البركات ابن ملكا البغدادي في أعلى سلم الفلاسفة عند ابن تيمية من حيث جودة النقل وتحرير العبارة وإثبات ما قاله الفلاسفة على وجهه دون تعصب وغلو في أرسطو وأمثاله رغم أنه رد عليه في مسائل، وفي إجابة سؤال لماذا ابن ملكا؟ مع أنه آخر الفلاسفة المذكورين فقد توفي في (560هـ)، أما بعده عن التعصب فقد أشار ابن تيمية أن سببه البيئة المكانية التي عاشها أبو البركات في بغداد بين علماء السنة والحديث فعرف بذلك الحق واستنار بنور النبوة وإن أسلم متأخراً، وابن تيمية يهتم بهذا التأثير المكاني الذي يعيشه العالم والفيلسوف، وهي ملاحظة ذكية فموارد التأثير المكانية دراسة تحليلية فيما وراء الآراء والاختيارات، فالحركات العلمية في البيئة المكانية لها سطوة خفية على العالم، ونفس الملاحظة المكانية أوردتها على الفلاسفة القدماء فهو يرى أنه بحسب المنقول أن أرسطو هو أول من قال بـ(قدم العالم)، (وقد نقل غير واحد أن أول من قال بـقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بـقدم صورة الفلك)⁽²⁾، ويهتم بما نقله العامري من حيث أن بعض

(1) ابن تيمية، منهاج السنة، (1/348).

(2) المرجع السابق، (2/167)، وإن كانوا يقولون بـقدم أمور أخرى (وأما القدماء كأفلاطون وغيره، =

الفلاسفة قبل أرسطو دخلوا أرض الشام وأخذوا من أتباع الأنبياء كداوود وسليمان أو لقمان الحكيم⁽¹⁾، فهو نفس التأثير المكاني الذي يجعل من سماع كلام الأنبياء له تأثير في معالجة المشاكل الفلسفية وأسئلة الفلسفة في الكون والحياة ومخففاً لأثر الفلسفة ومزاحماً لكلام الفلاسفة المعقد والطويل.

ويبين أثر السطوة المكانية كمورد مؤثر على الفيلسوف فيعقد مقارنة مكانية بين هؤلاء الفلاسفة الإسلامية من حيث النشأة المكانية (ابن سينا نشأ بين المتكلمين النفاة للصفات، وابن رشد نشأ بين الكلايين، وأبو البركات نشأ ببيغداد بين علماء السنة والحديث، فكان كل من هؤلاء بعده عن الحق بحسب بعده عن معرفة آثار الرسل، وقربه من الحق بحسب قربه من ذلك)⁽²⁾، وقاعدة ابن تيمية العامة في هذا الصدد من تقييم الفلاسفة أن (كل من كان إلى السنة وإلى طريقة الأنبياء أقرب كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح؛ لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاقد، لا تتناقض وتتعارض)⁽³⁾.

ولكن المسألة ليست مجرد تأثير مكاني فمشروع أبو البركات الفلسفي في تحرير القول الأرسطي المتخلص من أثر الفلاسفة الإسلاميين الأوائل والرجوع للمصادر الأصلية، وتخليص فلسفة أرسطو من الاشتباك التاريخي الذي أنتجته أقلام الفلاسفة الأوائل في مسائل كبار يُعد مشروعاً رائداً في بابه، يستحق الاهتمام العلمي من حيث إن ابن ملكا كان على وعي بما أنتجه التأثير الديني والكلامي على الأسئلة الفلسفية وأثر الأجوبة التي قدمها أمثال ابن سينا على هذه المشكلات العويصة على الفلسفة،

= فلم يكونوا يقولون بقدوم ذلك، وإن كانوا يقولون- أو كثير منهم -بقدوم أمور أخرى قد يخلق منها شيء آخر، ويخلق من ذلك شيء آخر، إلى أن ينتهي الخلق إلى هذا العالم، فهذا قول قدمائهم، أو كثير منهم، وهو خير من قول أرسطو وأتباعه) (الدرء 9/124).

(1) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص 337.

(2) ابن تيمية، منهاج السنة، (1/354).

(3) ابن تيمية، الدرء، (6/247).

ففي عصره كتبت (تهافت الفلاسفة) و(مصارع الفلاسفة) وغيرها من المدونات التي هاجمت المدرسة الفلسفية بشكل مباشر، فكان نمطاً فريداً داخل الدرس الفلسفي الإسلامي من حيث صياغة الأسئلة والمشكلات والإجابة عنها بطريقة الفلاسفة القدامى بصفتها خطاباً له خصوصيته واستقلاله يصنع مفاهيمه الخاصة وفق الطرق البرهانية⁽¹⁾ على حد الزعم الفلسفي القديم، ويعيب بعض المعاصرين تأثر ابن تيمية بأبي البركات باعتباره أحد المؤثرين على مشكلاته العقديّة بحسب زعمهم، وهو قصور عن إدراك مشروع ابن ملكا الفلسفي وقصور عن طريقة استثمار ابن تيمية لابن ملكا في نقده الممنهج للمشروع الفلسفي الكلامي.

من عرف طريقة ابن تيمية في تحليل العلوم واهتماماته بأدوات الفحص والاعتبار، يدرك سبب الاهتمام بأبي البركات، فينطلق ابن ملكا في المعتبر من شكواه مما سبق بيانه من ضعف التعريب وصعوبة الوصول إلى علوم القدماء لاختلال العبارات مع ما أحدثه الفلاسفة الإسلاميين من التبديل والتطويل والبعد عن الحجة والدليل، وقراءة هذه الشكوى التي صدر بها كتابه فيها دلالات مكثفة توضح مانحن بصده من عدة جهات يقول :

(فلما قُدِّر لي الاشتغال العلوم الحكيمية بقراءة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت أقرأ كثيراً، وأكب عليها إكباباً طويلاً، حتى أحصل منه علماً قليلاً؛ لأن كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عباراته في نقله من لغة إلى لغة، وكلام المتأخرين لأجل طوله وبعد دليله عما بدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع إما للغموض، وإما للإعراض، فيتعذر الفهم لأجل العبارة والشرح والعلم لأجل الدليل والبيئة⁽²⁾)، وهنا نلاحظ انطلاق أبي البركات من الإشكال المتعلق بالوصول إلى علوم القدماء من حيث التعريب والخلط والتبديل، وهي شكاية تتوافق مع ما بينه أبو العباس بصور مطوله.

(1) انظر د/عبد الحكيم أجهر، أبو البركات البغدادي بناء العالم على مسائل الدين ودرس في الهوية.

(2) أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، (1/3).

وحين شرح الإشكال بين أنه كان يشتغل بالاجتهاد والفحص والتمحيص فيما كتب فيتحصل أحياناً على موافقات ومخالفات للقدمات، وهو في سبيل ذلك يرجح بالدليل والبرهان ويرفض ما عداه كائناً ما كان وممن كان، فالبحث عن الحقيقة مع التصريح بعدم تعظيم مذهب قديم ولا مؤلف كبير تُعجب شيخ الإسلام ويتبين منها سبب إفراده بالثناءات المتقدمة فمن عرف ابن تيمية في اهتمامه بتخليص النفوس والبحوث من التقليد والتعظيم المطلقين الذين يوردان موارد الغلط، يعلم أن اهتمامه بأبي البركات كانت لأسباب معقولة في سياقاتها، يقول أبو البركات (وسميته بالكتاب المعبر؛ لأنني ضمته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لا ما نقلته من غير فهم، أو فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار، ولم أوافق على ما اعتمدت فيه من الآراء والمذاهب كبيراً لكبره ولا خالفت صغيراً لصغره، بل كان الحق من ذلك هو الغرض، والموافقة والمخالفة فيه بالعرض) ، ثم يقول (وذكرت في كل مسألة آراء المعبرين من الحكماء وألحقت ما أعوز ذكره من أقسام الرأي، وأوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يُذكر، ثم تعقبها بالاعتبار واعتمدت من جملتها على ما رجحت به في العقول كفة الميزان، وانتصر وثبت بالدليل والبرهان، ورفضت ما عداه كائناً ما كان وممن كان، كما يظهر لمتأمله بالمطالعة والتصفح والمراجعة ويرى عذري في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في البرهان)⁽¹⁾.

وخلاصة القول في التقديم التيمي اهتمامه بإثبات أقوال القدماء على وجهها، مع بعده عن التعصب والتعظيم وعدم التردد في النقد والمخالفة، في مثل المسائل الكبار المتعلقة بقدم العالم وعلم الله بالجزئيات وغيرها، مع بيانه حجم الخلط عند الفلاسفة الإسلاميين المتقدمين وتطويلهم بكلامياتهم في التقارير الفلسفية بغير الطرق البرهانية، مع اهتمامه بالاعتبار كطريقة في دراسة الفلسفة تعتمد على التحقيق والفحص ومن المعلوم قلة الاعتماد عليها في المدرسة الفلسفية الإسلامية الأولى، فجاءت نسقاً يستحق الاهتمام، كما أن لابن تيمية مقاصد أهم تركز على

(1) أبو البركات البغدادي، المعبر، (1/4).

الاستناد الفلسفي على مدارس مضطربة ومتناقضة وعلوم مبدلة ومحرفة، والتأثير الفلسفي المضطرب الطويل على المدارس الكلامية، فإن الجملة الأولى من الاعتماد الكلامي على الفلسفة كان في عصر الفارابي وابن سينا وبعدهم وقبل ابن رشد وأبي البركات، مما يدل على أن التأثير الفلسفي على المتكلمين كان بالنسخة المتقدمة من متأخري الفلاسفة وأكثرهم تحقيقاً فإذا ظهرت إشكاليات الأصول تنوعت الأغاليط في الفروع، مما يطرح السؤال الأكثر حساسية في مخرجات النقد التيمي هل كان التأثير الفلسفي كان بمادة محكمة وفلسفية أصيلة، أو أنه خليط مركب ومضطرب، وهو تأثير ليس بالمخرجات الفلسفية النهائية بل هو فيما سلمه لهم المتكلمين في بنية الأدلة الكلامية ومقدماتها الفلسفية، وتأثير في نوع الأسئلة والإشكالات والمعارف المطروحة فلسفياً.

فابن تيمية حين يصور الإشكالية في المعركة التاريخية الكلامية، يجعل أحد أبرز موارد التأثير على المتكلمين هم الفلاسفة وأنهم تلقفوها في صور مسلمات وصاغوا منها صيغ أدلة، فوقعوا في مضائق كبرى أدت إلى مخرجات نهائية مضطربة كقولهم في دليل الأعراض وحلول الحوادث وهو أحد أبرز الأدلة الكلامية في سجل الصفات الطويل يراه ابن تيمية فلسفياً في أصله ويقر قبله أبو الحسن الأشعري بهذا⁽¹⁾، وقد أثر دليل الأعراض في فروع طويلة في أقوال الفرق المنتسبة للإسلام في نفي الأسماء والصفات، وفي إنكار الصفات الفعلية، والقول بالجواهر الفردة، والعرض لا يبقى زمانين، وإنكار الحكمة والإرادة في صفات الله وأفعاله، وإنكار العلو، والقول بخلق القرآن، وقولهم لا داخل العالم ولا خارجه، والقول أن وجود الله وجوداً مطلقاً، والقول بأن للمعدوم حقيقة ووجود، وقولهم إن للماهية حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها، وقولهم بتماثل الأجسام، وانطلاقهم من نظرية أرسطو في الحركة والمحرك الذي لا يتحرك الذي لخصه في مقالة (اللام) (وهي آخر العلم الإلهي ومنتهى فلسفته)⁽²⁾ له، وما أفرزته النظريات

(1) أبو الحسن الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر ص 114،

(2) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص 268.

الفلسفية في كونه سبحانه لا يدرك بالحواس فأفرزت تقارير أدت إلى إشكاليات كبرى كمسألتَي (الكلام) و(الرؤية) وإمكانية إدراكهما بالحواس ومسائل الصفات بشكل عام، فهو يعيد هؤلاء إلى الفلسفة ثم يأتي على الفلاسفة في الأصول فيبين حالة الاضطراب والخلل، مما يجعل اعتماد المتكلمين على الفلاسفة وتأثرهم بهم ساقط بإسقاط أصله.

فوصف الفلسفة بالاضطراب وخلل الأصول وتوصيف مصادر الفلسفة ومواردهم العلمية وما فيها من التلغيق والتركيب، ليصل به إلى نتائج نهائية أن الانحراف الكبير الحاصل بشكل تاريخي في المدارس الإسلامية الكلامية، كان شديد التأثير بمنهج دخيل أجنبي لا ينطلق من أصول النبوات وهو في أصله منقول أساساً بصورة مضطربة، وهم في أصولهم وفروعهم متناقضون حتى في النسبة عن فيلسوف واحد كأرسطو، مما يعيدنا إلى معالجة هذا الجذر التاريخي الذي لازم الفرق الكلامية وأخذوا بعض قواعده على أصل التسليم، مع كون أكثرهم يجعلون أنفسهم خصومًا للفلسفة والفلاسفة، فالنظر إلى مشروع ابن تيمية بشكله الشمولي يتبين معه وجود أوليات ومقاصد نهائية في المداولة والسجال المطول مع الفرق المخالفة.

فينطلق ابن تيمية بتكثيف أثر الفلسفة في الكلام، وهي محل تقرير طويل في فصول طويلة من النقاشات الكلامية في الوجود والماهية وفي أدلة وجود الله وما يتفرع عنها كدليل التناهي والجواهر والأعراض والعلة الفاعلة العالم والتأثيرات المتعلقة بمسائل الصفات كالمحرك الذي لا يتحرك وإدراك الله بالحواس وغيرها مما تقدم، وبذلك ظهرت دعاوى عريضة لدى المستشرقين حول التأثير الكامل والنسبي بين علم الكلام والفلسفة⁽¹⁾، وفي المقابل قرر بعض الباحثين أصالة علم

(1) دافيد سانتلانا، المذاهب اليونانية في العالم الإسلامي، ص 27، دي بور تاريخ الفلسفة في الإسلام ص 105.

الكلام إلى القرن الخامس الهجري⁽¹⁾، والذي لا يمكن إنكاره وجود تأثيرات فلسفية متقدمة في علم الكلام بصورة مؤثرة على المخرجات النهائية، لكن الخلافات في حجم هذا التأثير وسلامة كل مؤثر على حده، لكن التأثير حاصل بلا شك عند المقارنة بين المدرستين، وقد أورثته الجهمية والمعتزلة للأشاعرة، وكتب الصوفية أخذت خطأ آخر في التأثر الفلسفي عند ابن عربي وغيره، مع ما أفرزته مطالعة شيوخ المعتزلة لكتب الفلسفة التي تُرجمت أيام المأمون وخلطوا كلامهم بها كما سجلها مؤرخي المقالات كالبغدادي والشهرستاني⁽²⁾، يضاف إلى ذلك أن من طبيعة المدرسة الكلامية الجدلية الخوض في قواعد الخصوم والمناقشة فيها ومنها فدخلت موضوعات الفلسفة في مدونات الكلام بالشكل الذي يصعب معه تحديد ماهية الكتاب على حد التعبير الخلدوني.

بل نجد نوع من التعميب والانتقاد داخل كل مدرسة لبعض رموزها، أنه لحقه نوع تأثر من مطالعة لكتب الحكماء، كما في نقد المازري في المدرسة الأشعرية لأبي المعالي الجويني في مسألة الاسترسال وعلم الله بالجزئيات يقول الرازي (إنما سهل عليه ركوب هذا المذهب إدمانه النظر في مذهب أولئك)⁽³⁾، وكما في نقد الحاكم الجشمي في المدرسة الإعتزالية لأبي الحسين البصري (كان لأصحابنا عنه نفرة لشيئين، أحدهما أنه دنس نفسه بشيء من الفلسفة وكلام الأوائل...)⁽⁴⁾، وهي تهمة سيّارة تحمل دلالات مؤثرة ولا تنطلق من العدم، والمسألة ليست

(1) علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ص33.

(2) الفرق بين الفرق ص113، الملل والنحل (1/55) يقول الشهرستاني (طالع شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين تشرت أيام المأمون فخلطت منهاجها بمناهج الكلام) (1/30).

(3) السبكي، الطبقات، (5/201)، وقد دافع السبكي عن الجويني في إثبات هذا القول الفلسفي له، ونقل من كتبه ما يدحض ذلك، وحيث كانت عبارته موهمة فيها والمتحقق منه هو إثباته لعلم الله بالجزئيات في باقي كتبه، فالإنصاف يحتم أنه لا يجوز نسبة هذا القول له، لكن المثال جاء لأجل طبيعة نقد المازري الذي له دلالات مهمة.

(4) شرح العيون، ص387.

مجرد دعاوى مرسلة لكن البحث في تفاصيل المسائل الكلامية يُلاحظ معه حجم التأثير الفلسفي في علم الكلام، ووجود هذا التقارب بين الكلام والفلسفة مرصود لدى المدارس الكلامية نفسها فالجاحظ يبنه على ضرورة المعرفة الفلسفية للمتكلم يقول (وليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة، يصلح للرياسة، حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة. والعالم عندنا هو الذي يجمعهما، والمصيب هو الذي يجمع بين تحقيق التوحيد وإعطاء الطبائع حقائقها من الأعمال)⁽¹⁾، وبشكل عام فإن التأثير الفلسفي في علم الكلام متحقق بشكل لا يمكن إنكاره وهو ما انطلق منه ابن تيمية في نقده لمدارس المتكلمين هو فحص الاستنادات والأدلة وأثر الكلام في الله والشرع من منطلقات أجنبية وثنية أو ملحدة، وأن هذا له نتائج خطيرة وتحولات محورية في تاريخ الحركات العلمية الإسلامية⁽²⁾.

وابن تيمية حين يبين خارطة التأثير والتأثير الفلسفي في المدونات الكلامية ينطلق من تأثير الجهمية الأوائل ثم المعتزلة ثم الأشاعرة، ويتضح ذلك بجلاء في نقاش الأدلة ومخرجات الطوائف في إثبات وجود الله ونفي الصفات والاستناد على صيغ أدلة لا تخلو من الأثر الفلسفي، ثم يبين أن المادة الفلسفية التي تداولوها هي فلسفة قاصرة ومخلوطة، فقد اعتمد متأخروهم على ابن سينا بشكل ظاهر فهو يكثر من بيان أن مادة ابن سينا الفلسفية مركبة هي عمدة أكثر هؤلاء، فهو يقرر أن المادة الفلسفية التي في أكثر كتب الكلام كما عند الغزالي والشهرستاني والرازي والآمدني وغيرهم هي مادة ابن سينا المركبة، (ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا حججه)⁽³⁾، (والذي يحكيه الغزالي والشهرستاني والرازي وغيرهم من مقالات

(1) الجاحظ، الحيوان، (1/134).

(2) انظر في دراسة هذا الأثر كتاب أثر الفلسفة اليونانية في علم الكلام الإسلامي محمود محمد نفيسة، وكتاب نظرية ابن تيمية في المعرفة والوجود يوسف سمرين.

(3) ابن تيمية، الدرء، (3/66).

الفلاسفة هو من كلام ابن سينا⁽¹⁾، ولكن الشهرستاني وأمثاله لا يعرفون مذهب أرسطو والأوائل؛ إذ كان عمدتهم فيما ينقلونه من الفلسفة على كتب ابن سينا⁽²⁾، وذكر هذا المورد المعرفي المؤثر عند الرازي فينتقده أنه يحكي إجماع الفلاسفة وليس عنده عنهم إلا ما نقله ابن سينا (وكثيرا ما يقول اتفق الفلاسفة ولا يكون عنده إلا ما ذكر ابن سينا)⁽³⁾ وكذلك الأمدي⁽⁴⁾ في نقده ونظرته الفلسفية أنها تعتمد على ما كتبه وحكاه ابن سينا عن الفلاسفة، وحين يقارن ابن تيمية بين كتب النقولات يضيف مزيد عناية للكتب التي لا تنقل الفلسفة بواسطة ابن سينا وذويه ومن اتبعه كأكابر المتكلمين، فيبين أن هناك كتب نقلت للفلاسفة (أقوالا كثيرة للفلاسفة لا يذكرها هؤلاء الذين يأخذون عن ابن سينا)⁽⁵⁾، في نقد ظاهر لنقل الفلسفة الوارد في المدونات الكلامية.

فحين ظهر لابن تيمية أن الحركات العلمية والمدونات الشائعة في عصره قد تأثرت بالفلسفة، وأن أكثر اعتمادهم في الفلسفة المنقولة عن ابن سينا وكتبه كالإشارات والتبهمات الذي يسميه «مصحف الفلاسفة» والشفاء والحكمة المشرقية وغيرها، فقد تكلم كثيرا وبشكل موسع عن ابن سينا، فجعل نقده الأبرز أن فلسفة ابن سينا ليست فلسفة خالصة؛ بل مركبة من عدة موارد، (و ابن سينا أحدث فلسفة ركبها من كلام سلفه اليونان ومما أخذه من أهل الكلام المبتدعين الجهمية ونحوهم. وسلك طريق الملاحدة الإسماعيلية في كثير من أمورهم العلمية والعملية ومزجه بشيء من كلام الصوفية وحقيقته تعود إلى كلام إخوانه الإسماعيلية القرامطة

(1) ابن تيمية، منهاج السنة، (5/282).

(2) ابن تيمية، الدرء، (3/130).

(3) ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية، (4/384).

(4) على أنه يذكر للأمدي (مع أن الأمدي لم يكن أحد في وقته أكثر تبحراً في العلوم الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلاما وأمثلهم اعتقادا) (الانتصار لأهل الأثر، ص 267).

(5) ابن تيمية، المنهاج، (5/283).

الباطنية؛ فإن أهل بيته كانوا من الإسماعيلية⁽¹⁾، فابن تيمية يقرر أن كلام أرسطو وأمثاله في الإلهيات قليل وجل كلامهم في الطبيعيات والرياضيات، لكن ابن سينا وذويه وسعوا كلامهم في الإلهيات بهذه الموارد الكلامية والصوفية (وهذا الرجل وأتباعه إنما عامة كلامهم في الطبيعيات فهي علم القوم الذي شغلوا به زمانهم وأما الإلهيات فكلام الرجل فيها وأتباعه قليل جدا إلى غاية ولكن ابن سينا وأمثاله خلطوا كلامهم في الإلهيات بكلام كثير من متكلمي أهل الملل فصار للقوم كلام في الإلهيات بكلام كثير من متكلمي أهل الملل فصار للقوم كلام في الإلهيات)⁽²⁾.

فابن تيمية حين يبين التأثير والتأثير الفلسفي الكلامي، والتأثير السيني في النقل عن الفلاسفة على مدونات الكلام والفلسفة، فهو يوجه نقداً في أصول التداول والتعاطي مع الفلسفة أو مع المتكلمين النقلة عن الفلاسفة في الأدلة وفي تفاصيل النقولات، وحين كانت الفلسفة عنده أحد جذور الانحراف الكلامي في الكلام في المسائل الكبرى في الشريعة فهو يبين الاضطراب الكبير في أصل هذا المورد بين الفلاسفة أنفسهم، وضعف هذه المعرفة المنقولة عن الفلاسفة ضعف في النقل والتعريب وضعف في الفهم، وإشكالات كبرى في التركيب والخلط والتلفيق بين موارد علمية متعارضة في الأصول والمقاصد، وإذا سرت هذه الإشكاليات في الأصول فقد بانَتْ وظهرت تفاصيلها على الفروع في أبواب عدة من مسائل العقيدة والتوحيد.

فنتيجته النهائية هو تحليل لإجابة سؤال عن أي فلسفة نتحدث؟ فناقش وساجل في مشروع طويل تفاصيل المسائل الكلامية الفلسفية، لكن عناية هذه الورقة أن ابن تيمية وجه نقده الأولي إلى هذه المعرفة الفلسفية المنقولة والمعظمة عند الفلاسفة والمؤثرة على المتكلمين، في أنها مادة معرفية غير موثوق بها في الإلهيات لكونها منطلقة من بيئة وثنية أجنبية عن علوم الأنبياء ومع ذلك لحقها

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (11/571).

(2) ابن تيمية، الصغرى، (1/237).

الإشكال من حيث النقل والتعريب والفهم وليست سليمة من الخلط والتلفيق، وهو نقد في الأصول للمادة الفلسفية الإسلامية المتداولة والمؤثرة في الحركات العلمية الإسلامية وما أنتجته من الكلاميات الطويلة.